

# الشروط المرجعية المستخدمة في احتساب الحد المعياري لمعدل العائد الخالي من المخاطر بالجنيه المصري

## مؤشر لمتوسط معدل العائد ليلية واحدة للتعاملات بين البنوك "CONIA"

### 1. المقدمة

هذا المستند يشمل مقترحاً ("المقترح") للحد المعياري الجديد لاحتساب معدل العائد الخالي من المخاطر بالجنيه المصري ("الحد المعياري"). ويتضمن المعلومات التي تتعلق بتعريف المعيار وطريقة الاحتساب والنشر والحوكمة.

تم إعداد هذا الاقتراح من قبل كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والبنك المركزي المصري بصفته مسؤولاً عن الحد المعياري ("المسؤول").

يخضع هذا المقترح لموافقة المشاركين في مجموعة عمل سوق المال المصري (MMCG) ("المشاركون"). وبمجرد أن تتم الموافقة عليه، يصبح هذا المستند تلقائياً هو الشروط المرجعية للحد المعياري.

### 2. المسمى الرسمي

بعد التشاور مع المشاركين، قرر المسؤول إطلاق اسم "CONIA" على الحد المعياري لمعدل العائد الخالي من المخاطر بالجنيه المصري والموضح أدناه.

### 3. التعريفات

بعد عدة اجتماعات، اختار المشاركون في مجموعة العمل بسوق المال المصري معدل العائد على المعاملات بين البنوك بدون ضمان بالجنيه المصري لمدة ليلة واحدة كالحده المعياري لمعدل العائد الخالي من المخاطر. هذا المؤشر هو مقياس لمعدل العائد للإيداع والاقتراض بين البنوك المصرية بالجنيه المصري في ظل ظروف تكون فيها مخاطر الائتمان والسيولة وغيرها في أدنى مستوياتها.

في كل يوم عمل في القاهرة ("يوم التثبيت")، يتم قياس المؤشر على أساس المتوسط الحسابي المقتطع (مقرباً إلى ثلاثة علامات عشرية) لأسعار العائد المدفوعة على معاملات الإيداع بالجنيه المصري والمؤهلة للدخول في حساب المؤشر.

يتم احتساب المتوسط الحسابي المقتطع، كمتوسط لمعدل العائد المرجح بالحجم، والمعتمد على النسبة الوسطية البالغة 70٪ من معدلات العائد المرجحة بالحجم.

المعاملات المؤهلة للدخول في احتساب المؤشر هي:

- قد تم الإفصاح عنها من قبل البنوك المصرية لنظام مراقبة السوق المحلي (DMMS) الخاص بالبنك المركزي المصري.
- بدون ضمانات ولمدة ليلة واحدة.
- تم تنفيذها بين الساعة 8:30 والساعة 16:30 بتوقيت القاهرة وتسويتها في نفس اليوم (ساعات عمل نافذة التعاملات بين البنوك في نظام RTGS بالبنك المركزي المصري).
- قيمتها أكبر من أو تساوي 50 مليون جنيه.

### 4. منهجية الاحتساب

يتم احتساب الحد المعياري بواسطة المسؤول على النحو التالي:

(أ) يتم ترتيب جميع المعاملات التي تم تنفيذها والمؤهلة للدخول ضمن الحد المعياري، في أي يوم تثبيت، من الأصغر إلى الأكبر، بحسب معدل العائد المعلن عنه لهذه المعاملات.

(ب) يتم دمج جميع المعاملات التي لها نفس معدل العائد من أجل الحصول على حجم تراكمي واحد لكل معدل عائد، ويتم ربط كل معدل عائد بالحجم التراكمي المتداول.

(ج) يتم اعتبار أعلى وأدنى 15 في المائة من أحجام التداول (والمرتبطة بأعلى وأدنى معدل عائد) كقيم متطرفة وبالتالي يتم استبعادها من المشاهدات المحتسبة.

(د) يتم احتساب الحد المعياري على أنه المتوسط المرجح بالحجم للمعاملات المتبقية على النحو التالي:

$$\text{الحد المعياري} = \sum_{i=0}^n (R_i * V_i) / V$$

حيث:

-  $R_i$  هو معدل العائد للمعاملة المنفذة

-  $V_i$  هو الحجم المقابل لمعدل العائد  $R_i$ .

-  $V$  هو الحجم الإجمالي المستخدم في الحساب (مجموع أحجام  $V_i$ )

(هـ) يتم الإفصاح عن المؤشر كنسبة مئوية سنوية (على أساس عدد الأيام الفعلية / 360 يوماً)

## 5. النشر

لأي يوم تثبيت بحسب أيام العمل بالقاهرة:

- يقوم المسؤول بنشر الحد المعياري المحتسب على موقعه الرسمي في موعد أقصاه الساعة 10:30 صباحاً بتوقيت القاهرة في يوم العمل التالي.

- ينشر المسؤول معدل العائد المحتسب للمؤشر على كل من Bloomberg و Refinitiv. ويرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمسؤول الحد المعياري "CONIA" للحصول على مزيد من التفاصيل حول الصفحات الخاصة بالمؤشر.

- بعد النشر، يكون معدل الحد المعياري نهائياً ويحظر القيام بأي تغيير. إلا أنه قد يقوم البنك المركزي بتدارك أية أخطاء قد تحدث في ظروف محدودة للغاية. في حالة ما إذا كان معدل العائد المعاد احتسابه على أساس بيانات محدثة، يختلف عن معدل العائد المنشور في العاشرة والنصف صباحاً بقيمة ثلاث نقاط أساس أو أكثر (< 0.03٪)، فسيتم إعادة نشر معدل العائد للحد المعياري لذلك اليوم (بما لا يزيد عن الساعة 16:00، مع الإشارة إلى أنه قد تم تصحيحه ("Recalculated").

- سيقوم البنك المركزي بإعادة نشر الحد المعياري مرة واحدة فقط لليوم الواحد.

إلى جانب الحد المعياري، سيتم أيضاً إتاحة المعلومات التالية على موقع البنك المركزي:

1. إجمالي حجم المعاملات المؤهلة للدخول في حساب المؤشر (بالمليون جنيه).
2. البيانات التاريخية لمعدل العائد والحجم لكل يوم عمل.

## 6. البيانات

- يتم الإبلاغ عن المعاملات من قبل البنوك على نظام الـ DMMS يومياً من الساعة 12:00 ظهراً إلى الساعة 18:00 كملفات جداول بيانات XML، وذلك في نفس يوم العمل التي تمت فيه المعاملات.
- يحتوي الملف على البيانات التالية لكل معاملة: كود البنك المقرض، كود البنك المقترض، المبلغ، معدل العائد، تاريخ الاستحقاق، عدد الأيام، نوع المعاملة. نوع المعاملة يمكن أن يكون: ليلة واحدة، أقل من أسبوع، أسبوع، أقل من شهر، شهر، أكثر من شهر.
- تتم مطابقة تفاصيل كل معاملة من ملفات البيانات لكل من البنك المقرض والبنك المقترض.
- جميع البنوك مطالبة بالإفصاح عن معاملاتها على نظام الـ DMMS. ويجب على البنوك التي ليس لديها معاملات تحميل ملف فارغ.
- يمكن للبنوك مراجعة ملفات البيانات وتأكيداتها حتى الساعة 08:30 صباحاً في يوم العمل التالي. لا يمكن إجراء مراجعة وتأكيد الملف من قبل أي بنك حتى تقوم جميع البنوك بتحميل ملفاتها.
- بعد أن تقوم جميع البنوك بالتأكد على ملفات البيانات الخاصة بها، يتم إغلاق يوم العمل ويتم إتاحة التقارير.

## 7. خطط الطوارئ

سيعتبر البنك المركزي أن البيانات المقدمة من البنوك في يوم محدد كافية لاحتساب المؤشر، إلا إذا:

- كان إجمالي عدد المعاملات المؤهلة للدخول ضمن المعيار أقل من 5،
- أو كان إجمالي عدد البنوك المتعاملة أقل من 5 أو عدد البنوك المقترضة أقل من 2،
- أو إجمالي حجم المعاملات المؤهلة أقل من 500 مليون جنيه.

في حالة استيفاء أحد شروط عدم كفاية البيانات الموضحة أعلاه، سيتم تحديد الحد المعياري على النحو التالي: معدل العائد على الإيداع لليلة واحدة لدى البنك المركزي، مضافاً إليه المتوسط الحسابي للفارق بين الحد المعياري (CONIA) ومعدل العائد على الإيداع لليلة واحدة لدى البنك المركزي المصري، وذلك للخمسة أيام عمل السابقة التي تم فيها نشر معدل الحد المعياري.

في حالة استخدام منهجية خطة الحالات الطارئة، سيتم الإشارة إلى ذلك بوضوح في الموقع الرسمي الخاص بالبنك المركزي "Contingency Plan".

يتم العمل بهذه المنهجية فقط في الحالات الطارئة قصيرة الأجل نسبياً. وإذا كان من المتوقع أن تستمر هذه الأحداث لفترة مطولة، فسيقوم البنك المركزي بالقيام بالاستجابة الملائمة، مع الرجوع إلى عملية "المراجعة وتطوير المنهجية" الموضحة في القسم 8.

## 8- مراجعة وتطوير المنهجية

سيقوم البنك المركزي بمراجعة المنهجية القائمة، على الأقل مرة سنوياً، وذلك بهدف ضمان ملاءمتها لقياس المؤشر. ولكن عند إطلاق المؤشر للمرة الأولى، سيقوم البنك المركزي بإجراء أول مراجعة بعد ثلاثة أشهر.

عند القيام بهذه الخطوة، سيعمل البنك المركزي على مراجعة الظروف المرتبطة بالسوق للوقوف على ما إذا كان السوق قد مر أو يمر حالياً بتغيير هيكل قد يستدعي إجراء تعديلات على منهجية احتساب المؤشر. وسيسعى البنك المركزي، بصورة خاصة، إلى تحديد ما إذا كان السوق المعني مستمراً، ومن المتوقع أن يستمر في الأداء الجيد، كما أنه يتمتع بوجود أحجام تداولات تكفي لتشكيل أساس قوي للحد المعياري.

سيتيح البنك المركزي المصري أيضاً المجال لممثلين عن مستخدمي CONIA والمشاركين بمجموعة عمل سوق المال المصري (MMCG)، في حالة الحاجة للتغييرات في منهجية المؤشر.

إذا قرر البنك المركزي، بناءً على مراجعته، أن التغييرات في منهجية الحد المعياري لها ما يبررها، فإنه يجوز له إجراء هذه التغييرات بعد التشاور مع أعضاء مجموعة عمل سوق المال المصري.